واقع خدمات التأمين الزراعي
في العراق

د. سعد عبد الله مصطفى عاصم* د. مجاهد مطلك الصميدعي**

المستخلص

يمتاز سوق التامين الزراعي في العراق بحداثة العهد إذ تواجه خدمات التامين معوقات عديدة تتمثل في عدم توافر المعلومات الدقيقة وعدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين واعتمادهم على الدولة في تدبير المعونات و التسهيلات رغم ذلك كانت معظم خدمات التأمين الزراعي هي لصالح شركة التأمين الوطنية في المجال النقدي أضافه إلى حصول الفلاحين على التعويضات عن الأضرار و الخسائر .

* خبير وزارة الزراعة

** أستاذ مساعد – كلية الرافدين الجامعة

المقدمة

أهتم العراق بمسألة الأمن الغذائي ووضعها في المكانة العليا في سلم االاولويات و أصبح تحقيق أعلى درجات الاكتفاء الذاتي هو هدف السياسة الزراعية العامة في العراق . و العراق كغيره من البلدان تتعرض زراعته إلى جملة متغيرات سلبية ، إذ تعرضت المزروعات في العراق إلى ما يزيد عن ثلث الإنتاج الزراعي سنويا إلى الضرر و الهدر و أحيانا يصل إلى معظم الإنتاج لبعض المحاصيل في الحالات الوبائية . و تتباين الأضرار التي تحدثها الآفات الزراعية ما بين (٢٠-٦٠%) تبعا لنوع المحصول و منطقة زراعته و المتغيرات البيئية و الموسمية و نوع الآفة التي تصيبه (١) . و تشير الدراسات أيضا إلى تعرض الثروة الحيوانية في العراق إلى العديد من الإصابات و الأمراض بسبب نقص الأدوية و اللقاحات و ضعف الخدمات البيطرية (٢). و لتجنب معظم هذه الأضرار على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني فإن ذلك يتطلب استخدام وسائل متعددة للحد من أثارها الاقتصادية على الفلاحين و المزارعين ، كمحاولة توفير خدمات التأمين الزراعي ولضمان حقوق المنتجين و حماية القطاع الزراعي من التدهور و دفعه نحو الاستمرار و التطوير . وإن تأثير أجهزة التأمين الزراعي كان إيجابيا على عملية التنمية الزراعية في معالجة الأضرار و تقديم التعويضات المستحقة .

فرضية البحث

رغم توفر خدمات التأمين الزراعي في العراق و تأثيرها الإيجابي على التنمية الزراعية ، إلا إنها كانت دون الطموح و تحتاج إلى كثير من المقومات لاستمراره و تطويره.

هدف البحث

استعراض نشاة و تطور خدمات التأمين الزراعي في العراق مرورا بالوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني مع بيان أهم الخدمات الفنية المساندة لخدمات التأمين الزراعي .

منهجية البحث

اعتمد البحث على جوانب التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات المتحصلة من شركة التامين الوطنية . وللوصول إلى هدف البحث ، قسم إلى مباحث عدة ، تناول المبحث الأول ، نشاة وتطور خدمات التامين الزراعي في العراق . وخصص المبحث الثاني لتحليل واقع خدمات التامين الزراعي ، وتناول المبحث الثالث الخدمات الفنية المساندة لخدمات الفنية المساند=ة لخدمات التامين الزراعي .

المبحث الأول

أولا :- خدمات التامين في العراق :

لم يكن للتامين أهمية تذكر في العراق قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكن بعد الحرب ظهرت بوادره،عند قيام مجموعة من التجار باستيراد البضائع من الخارج ، وبدأت الحاجة إلى التامين تظهر وتتنامى ، فقامت الشركات الأجنبية والانكليزية منها خاصة بفتح وكالات لها بالعراق ثم فروع لبعضها ، وذلك لغرض التامين على البضائع المستوردة إلى العراق ، وامتدت أعمالها لتشمل إضافة إلى التامين البحري التامين من الحريق والتامين على السيارات والحوادث الأخرى ثم التامين على الحياة ، كما أخذت الدولة تجري التامين على ممتلكاتها لدى هذه الشركات ، أدى ذلك إلى تسرب الأموال العراقية إلى الخارج من خلال هذه الشركات ، إذ لم تكن في تلك الفترة قوانين تنص على تنظيم أعمال التامين حتى صدور قانون شركات التامين رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ ، ونظام إجازات ووكلاء التامين رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦ ، ثم تلته بعض الفصول والمواد المتعلقة بالتامين ضمن القوانين الأخرى ، منها قانون التجارة العراقي رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ وقانون التجارة البحري . شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية نشاطات جديدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أسفرت عن ظهور حاجات اقتصادية ملحة منها ما يتعلق في ميدان التامين ، فنشطت أعمال التامين في العراق في هذه الفترة بالذات ، وتزايد عدد هيئات التامين الأجنبية ، وشهدت السوق العراقية تأسيس شركة لها صفة عراقية هي شركة الرافدين للتامين التي أسست عام ١٩٤٦. لوحظ ان بعض الشركات الأجنبية والوكالات المتخصصة بالتامين تتدخل بالأوضاع الاقتصادية في العراق بصورة مباشرة او غير مباشرة لتحقيق المصالح على حساب الاقتصاد الوطني ، وقد لمست الحكومات العراقية المتعاقبة هذه الأخطار ، واصبح وجود شركة عراقية وطنية للتامين ضرورة ملحة لسد حاجة سوق التامين العراقية تعمل إلى جانب الوكالات الأجنبية بدعم ومساندة الدولة وذلك للحد من التلاعب في الأسواق الاقتصادية الحيوية ، وبذلك تم تأسيس شركة التامين الوطنية عام ١٩٥٠ بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠ .(٣)

ثانيا:- خدمات التامين الزراعي في العراق :

ان الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها نظام التامين الزراعي هي فكرة التعاون ، فتطبيقه يقوم على أساس وجود أشخاص متعددين يشتركون في هدف واحد ، هو اتقاء نتائج أخطار متوقعة ، فيتقبلون سلفا وقبل تحقق هذه تحمل ماقد يقع منها موزعا عليهم جميعا ، وبذلك يعملون على إذابة عبء الخطر وتبديد نتائجه (٤) وان تطبيق التامين الزراعي يوفر الحماية من الأخطار التي تتعرض لها المزروعات والحيوانات من أمراض وآفات زراعية وظروف جوية غير اعتيادية وبهذا أصبحت رؤوس الأموال المنقولة في الزراعة مضمونة من مختلف الأخطار والكوارث التي تتعرض لها ، ويمكن ان تلخص فوائد تطبيق التامين الزراعي في العراق بالنقاط الاتية:-

١- **الوقاية والمنع والامان:** لا يعمل التامين على منع وقوع الخطر بل للحد من الخسارة التي يسببها أن هو حدث . وعليه لابد من دراسة مسببات الخطر ووضع الحلول المناسبة لمنع تفاقمه وتقليل الأضرار إلى ادنى حد ممكن في حالة حدوث حادث . وأخطار الحريق مثلا يمكن الحد منها باستعمال وسائل الحريق المتنوعة ،

وأخطار السرقة يمكن الحد منها بوضع حراسة مشددة ووسائل حماية . وكذلك الحال يمكن ان تمتد هذه الوسائل الى الأخطار المتسببة عن العوامل الطبيعية كالفيضان الذي يمكن الحد من أخطاره بعمل السدود والخزانات . وكذلك الحال بالنسبة للإصابة بالآفات والأمراض فيمكن استخدام المبيدات وأجهزة المكافحة . ومن هذا يتبين أن أهم وظيفة يقوم بها التامين للمؤمن له هو ان يكفل له الأمان ، وبهذا اشتق لفظ التامين من الأمان.

٢- **الادخار**: يدخر الأفراد أحيانا من مدخولاتهم تحسبا للظروف المادية الصعبة ، قد تنشا نتيجة مرضهم او تعطلهم عن العمل بسبب إصابتهم أو بلوغهم سن الشيخوخة او وفاتهم . فالتامين على الحياة يوفر لهم ضمانا مناسبا في مثل هذه الظروف .

٣- **توزيع الخسائر**: أن الخسارة إذا حلت بشخص ما فقد تؤدي إلى الهلاك ، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة ، والتامين هو التعويض عن الخسارة .

٤- **دعم الاقتصاد الوطني**: وذلك ان شركات التامين تجمع أقساط التامين (رؤوس أموال)، وهذه الأموال ينتفع بها الاقتصاد الوطني انتفاعا كبيرا ، اذ تستثمره الشركات في المشروعات المثمرة وتقديم القروض المختلفة للمشاريع التي تسهم في عملية التنمية .(٥)

ثالثا : <u>المؤسسات القائمة على خدمات التامين الزراعي في العراق</u>:

نشطت أعمال التامين في العراق في الفترة المحصورة بين (١٩٥٨- ١٩٦٤) إلى درجة ملموسة ، حيث بلغت الشركات العاملة في مجال التامين في العراق (٢١) شركة في بداية عام ١٩٦٤، ثم تم تأميم الشركات ودمجها بثلاث شركات رئيسية وكما يأتي :

مؤسسات حكومية: في العراق حاليا ثلاثة شركات عامة (حكومية) تختص بالتامين وتعمل وفق قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وهي :

أ – شركة التامين الوطنية / شركة عامة : وهي تمارس أعمال التامين العام (البحري ، الحريق ، الحوادث ، الهندسي ، الزراعي ، السيارات ، حماية الأسرة ومسكنها) ، لها فروع عديدة في بغداد والمحافظات كافة . وترتبط الشركة عدد من الوكالات والمكاتب الأهلية .

ب- شركة التامين العراقية العامة / وهي تمارس التامين على الحياة على وجه التخصص ، لها فروع عديدة في بغداد والمحافظات ، وترتبط بالشركة عدد من الوكالات والمكاتب الأهلية .

ج- شركة إعادة التامين العراقية العامة:- وتمارس إعادة التامين في داخل العراق وخارجه ولها مكتب اتصال في لندن .

مؤسسات تجارية (خاصة): ظهرت شركات تامين (عراقية ، عربية ، أجنبية) خاصة تعمل في النشاط التأميني وكما يأتي :-

أ – الشركات العراقية:– وهي شركة تامين الرافدين ، شركة التامين الوطنية ، شركة بغداد للتامين ، شركة التامين العراقية ، شركة التامين التجاري ، شركة الاعتماد للتامين ، شركة دجلة للتامين ، شركة الرشيد للتامين .

ب– الشركات العربية:– وهي شركة التامين العربية (أردنية) ، شركة الاتحاد الوطني (لبنانية) ، شركة الضمان اللبنانية (لبنانية) .

ج– الشركات الأجنبية:– وهي شركة لندن برفيشيال (إنكليزية) ، شركة مارين اندجنرال انشورانس (إنكليزية) ، شركة فارديان للتامين (إنكليزية) ، شركة أطلس للتامين (إنكليزية) ، شركة نيو اندیا للتامين (هندية) ، شركة برفنشيال انشورانس (إنكليزية) ، شركة ناشنال انشورانس أوف نيوزيلاند (نيوزيلاندية) ، شركة صن انشورانس (إنكليزية) ، شركة أمير كان لايف انشورانس (أمريكية) .

تم تأميم الشركات العراقية والعربية والأجنبية المذكورة آنفا بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ القاضي بتأميم شركات التامين واعادة التامين في العراق ، الذي نصت عليه المادة الأولى على تأميم شركات التامين كافة ، وعلى اثر ذلك تم تصفية أعمال الشركات والوكالات والفروع الأجنبية كافة ، وبقيت في السوق شركات التامين العراقية الحكومية فقط وعائديتها إلى الدولة بموجب القانون .(٦)

المبحث الثاني

واقع خدمات التأمين الزراعي في العراق

شهد العراق تطورا في مجال التأمين والتأمين الزراعي لكونه من البلدان الزراعية وتعد الزراعة فيه مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية والمواد الخام ، وعليه فأن حماية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني هو في الواقع حماية للدخل القومي . تتعرض الزراعة كسائر قطاعات الاقتصاد لأنواع من المخاطر ، وتحقق الضرر بطاقاته وانتاجه ، وتقلل من دخله وعائده ، ولذلك تعتبر الحماية التأمينية للزراعة من المستلزمات الحيوية لأنها تهيئ قدرا من الضمانات للثروة البشرية والمادية القائمة بالإنتاج.

أولا :واقع خدمات تأمين الإنتاج النباتي :

تلتزم شركة التأمين الوطنية / شركة عامة بتعويض المؤمن له عن الأضرار التي تصيب (غلة) المحصول الزراعي وهي (الحرق والصاعقة ،الجفاف في المنطقة الديمية ، البرد والحالوب ، الانغمار،. الفيضان ،التجمد وتساقط الثلوج ،العواصف ،الأجسام المتساقطة من الجو ، الآفات الزراعية التي لايمكن السيطرة عليها بالمكافحة). وتتضمن استمارة التأمين النباتي الصادرة عن شركة التأمين الوطنية شروط وفقرات عديدة منها مبلغ التامين ، سريان عقد التامين ، الأخطار المستثناة ، حالات توقف عقد التامين ، إجراءات الكشف ، الأخطار بالحادث واخيرا وصف المحاصيل المؤمن عليها (٨) . كما تتضمن استمارة طلب تأمين المحاصيل الزراعية الاسم والعنوان والموقع وتفاصيل أخرى إضافة إلى تفاصيل الأموال المطلوب التامين عليها (٩). الجدول رقم(١) يبين أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال التأمين النباتي /محاصيل زراعية (الأقساط والتعويضات

المدفوعة) من خلال شركة التأمين الوطنية /شركة عامة للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) ويلاحظ أن التعويضات المدفوعة خلال المدة المذكورة (٥,٩) مليار دينار وبعدد (١١٥) عقدا تعويضيا في حين أن الأقساط كانت اقل ومقدارها (٥.٣) مليار دينار وبعدد (٤٥) قسطا لنفس المدة مما دعا إلى عزوف الفلاحين وشركة التامين الوطنية عن إبرام عقود بعد عام ١٩٩٧ ،و أصبحت غير مجزية لشركة التامين الوطنية.

ثانيا : <u>واقع خدمات تامين الإنتاج الحيواني</u> :

تشمل خدمات تامين الإنتاج الحيواني تامين الدواجن ، وتأمين المواشي ، وتبين استمارة تأمين الدواجن المعتمدة الشروط والاستثناءت ، مبلغ التامين ، أسس التعويض وغيرها من الفقرات (١٠) وكذلك الحال بالنسبة لاستمارة تأمين المواشي (١١) . في حين آن استمارة طلب تامين الدواجن والمواشي تتضمن فقرات عديدة منها الاسم والعنوان والمبلغ المؤمن (١٢) الجدول رقم (٢) يبين أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في المجال تامين الإنتاج الحيواني / المواشي والدواجن (الأقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التامين الوطنية / شركة عامة للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) يلاحظ في الجدول أن أجمالي أعداد الأقساط كانت (٤٩٥) قسطا واقيامها كانت (٦٩,٥) مليار دينار للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) في حين كانت التعويضات عدد (١٦٦٨)عقد تعويض وبقيمة مقدارها (٣٧,٥) مليار دينار للسنوات المذكورة مما يعني أن الإنتاج في المجال النتاج الحيواني كان لصالح شركة التأمين الوطنية إضافة إلى دوره في حماية الإنتاج الحيواني . ويلاحظ أيضا أن أعداد الأقساط تتجه نحو الانخفاض مقابل ارتفاع اقيامها في السنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) ويعزى ذلك إلى تضخم الجامح للأسعار الذي شهده العراق خلال فترة المذكورة ،وانعكس ذلك على نشاط التامين الزراعي أسوة بباقي الأنشطة الاقتصادية في العراق ،وكذلك الحال بالنسبة للتعويضات أن يلاحظ انخفاض الأعداد مقابل ازدياد اقيام التعويضات المدفوعة .

ثالثا: <u>واقع خدمات تامين الحريق</u> :

تشمل كافة المنشات و المباني والإنتاج ،وتبين استمارة تامين الحريق المعلومات عن وصف المنشات والإنتاج الزراعي معدة لهذا الغرض (١٣) . والجدول رقم (٣) يبن أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال الحريق (الأقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التامين الوطنية / الشركة عامة للسنوات (١٩٩١ – ٢٠٠٢) ، إذا بلغ أجمالي أعداد الأقساط (٢٥٠١) قسطا واقيامها كانت (٢٧٢,٥) مليار دينار للسنوات (١٩٩١ – ٢٠٠٢) ، في حين كان عدد عقود التعويضات (٣٦٤)عقدا وبقيمة مقدارها (٦٦,٧) مليار دينار للسنوات الذكورة مما يعني أن التامين الزراعي في مجال الحريق كان لصالح شركة التامين الوطنية إضافة إلى دوره في حماية الإنتاج النباتي والحيواني من الأضرار الناجمة عن الحريق وتعويض الخسائر ، ويلاحظ أيضا أن الأعداد المتذبذبة وتتجه نحو الانخفاض بالنسبة للأقساط والتعويضات معا ، مقابل ارتفاع اقيام الأقساط والتعويضات في السنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) ويعزى للتضخم الجامح للأسعار .

خامسا: واقع الخدمات التامين لسرقة :

الجدول رقم (٤) يبين أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في المجال السرقة (الأقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التامين /شركة عامة للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) إذ بلغ أجمالي أعداد الأقساط (٧٠٤)قسطا واقيامها كانت (٨,٩)مليار دينار للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) في حين كانت عدد عقود التعويضات (٧٥) عقدا وبقية مقدارها (٠,٨١٥) مليار دينار ، مما يعني أن التأمين الزراعي في مجال السرقة كانت لصالح شركة التامين الوطنية في المجال النقدي إضافة إلى دورها في حماية الإنتاج وتعويض الخسائر ويلاحظ أيضا أن أعداد العقود تتجه نحو الانخفاض (الأقساط والتعويضات)، مقابل ارتفاع اقيامها لنفس الأسباب آنفة الذكر.

سادسا: واقع الخدمات التامين على المركبات الزراعية:-

الجدول رقم (٥) يبين أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال المركبات الزراعية(الأقساط والتعويضات المدفوعة) من خلال شركة التامين الوطنية / شركة عامة للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) إذ أن أجمالي أعداد الأقساط بلغ (٣٨٦) قسطا واقيامها كانت (١٦,٣) مليار دينار للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) في حين بلغ عدد عقود التعويضات (٥٤)عقدا وبقيمة مقدارها (٠.٦٨٣) مليار دينار مما يعني أن التامين الزراعي في مجال المركبات الزراعية كان أيضا لصالح شركة التامين الوطنية في المجال النقدي أسوة بباقي التأمينات الزراعية الأخرى (الحيواني ، السرقة، الحريق) ، ويلاحظ أيضا أن أعداد العقود تتجه نحو الانخفاض (الأقساط والتعويضات) مقابل ارتفاع اقيام الأقساط والتعويضات للفترة نفسها ويعزى ذلك للتضخم.

المبحث الثالث

الخدمات الفنية المساندة لخدمات التامين الزراعي

أولا: تمهيد:

عرفت الفقرة الأولى من المادة (٩٨٣) من القانون المدني العراقي التامين بأنه " عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال أو أيراد أو مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده ، وذلك في مقابل أقساط او أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن " . (٢٤)
فالتامين كما هو واضح عقد ، وهو شانه في ذلك شان بقية العقود ، لا ينعقد إلا بتوافر أركان انعقاده . فطرفا عقد التامين هما المؤمن والمؤمن له ، كما ابرز التعريف عناصر التامين ، وهي الخط أو الحادث المؤمن ضده ومبلغ التامين وقسط التامين ، وهذا النص يصلح تعريفا وافيا لعقد التامين في أحد جانبيه فقط ، وهو جانب العلاقة بين المؤمن والمؤمن له . إلا أن للتامين كما هو معلوم جانب آخر ، بحيث لايمكن فهم التامين فهما صحيحا بدونه ، وهو العلاقة بين شركة التامين ومجموعة المؤمن لهم ، وهذا جانب فني ، وهي ركيزة أساسية من الركائز التي يقوم عليها التامين ، ألا وهي توزيع الخسارة المتحققة بين المؤمن لهم جميعا ، حيث تتولى شركة التامين تعويض الأشخاص الذين يتعرضون للأخطار المؤمن عليها من مجموع الأقساط التي تتقاضاها من جميع المؤمن لهم وتحتسب هذه الأقساط بطرق إحصائية .(١٥)

أولا :خدمات تقدير الإنتاج :

تعتمد خدمات تقدير الإنتاج في العراق على برنامج عمل التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة والمساحة المتضررة والتوزيع الجغرافي للإنتاج . وتحدد كلف الإنتاج على نطاق كل محافظة من المحافظات وكذلك تحديد مواسم الزراعة الحصاد لكل محصول .كما يتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية من دائرة الأنواء الجوية وعلى مدى الخمس سنوات الأخيرة، وتشمل معدلات سقوط الأمطار والحرارة والرطوبة وذلك للتعرف على المناطق المشمولة بالتغطية التأمينية . تستأثر المحاصيل الاستراتيجية النصيب الأكبر في تقدير الإنتاج في مجموعة الإنتاج الزارعي الوطني، وهي الحنطة،الشعير، القطن، الذرة الصفراء، الرز،زهرة عباد الشمس،وكذلك أيضا البساتين. ويحدد مبلغ التامين بما مقداره(٧٠%) من قيمة الغلة الكلية للمحصول، باعتباره الحد الأقصى لما يغطيه التامين، وتحدد مسوؤلية الشركة ب(٧٠%) من قيمة الضرر، ويتحمل المؤمن له نسبة (٥%) عن كل مطالبة بالتعويض، وذلك تحفيزا للفلاحين والمزارعين إلى بذل الجهود للتقليل من الخسارة قدر الإمكان. أما عن تقدير خدمات الإنتاج الحيواني، فإنها تعتمد على طبيعة النشاط الحيواني، فبالنسة للدواجن تعتمد على عدد الحقول، عدد القاعات، المواد المستعملة في بناء الحقول، سعاتها الكلية،فترة التربية، كلف الإنتاج، ونسبة الهلاكات او المرضية. وبالنسبة للمواشي فتعتمد على المأوى والمأكل وإجراءات اللقاحات والأدوية والخدمات البيطرية(١٦).

ثانيا: خدمات تحرير الخسائر:

اعتمدت شركة التامين الوطنية صيغ عملية في تحرير نسب الخسائر لاحتمالات تحقق الخطر بالمقارنة مع الخسائر المتحققة فعلا، فقد اعتمدت على نسبة قيمى الإنتاج المتضرر للمساحات المتضررة الى قيمة الإنتاج الكلي للمساحة المزروعة أساسا للوصول إلى نسب الخسارة للمحاصيل الزراعية التي ستشملها التغطية التأمينية (١٧). الهدف الأول من التامين هو تعويض الخسائر ، لذا من المهم حصر الخسائر بسرعة، وعلى المختص تقدير الخسائر وان يبادر بزيارة الموقع ومعاييني المحصول،وعلى الفلاح والمزارع مساعدته في تقديم البيانات كافة ، ومن المهم من التأكد من أن الخسارة ناشئة عن أسباب يتضمنها عقد التامين. ويلاحظ أن التامين على المحاصيل الزراعية يختلف عن غيره من أنواع التامين، مثل التامين على الحريق أو السرقة وغيرها، ففي التامين على المحاصيل نجد المحصول مازال قائما في الأرض ، أي أن الخسارة موجودة ويسهل معرفتها وحصرها، ويحب حصر كل الخسائر عند المعاينة ، بحيث يمكن تقدير قيمتها مرة واحدة ، وتحرير خسارة الثروة الحيوانية له نفس ظروف التامين على الحاصلات الزراعية في معظم الأحوال، كما أن له خصائص بذاتها، ويتطلب دراستها من حيث التصنيف (الأعمار،الأمراض،عند الولادة)
الأخطار ولها ضوابط خاصة بها،المنافع ،وحالات بطلان التامين.

ثالثا: توفر البيانات والمعلومات الخاصة بالإنتاج والأسعار والتكاليف :

رغم أن الخطر الزراعي يخضع بالضرورة إلى نظرية الاحتمالات، وان احتساب هذه الاحتمالات يكون بتقديرات مادية ومعطيات إحصائية شاملة ،إلا إن هناك تداخل حقيقي بين العوامل المادية والعوامل المعنوية للخطر

الزراعي، ويعزى هذا التداخل الى التقلبات الطبيعية والآفات الزراعية والإمراض في كثير من جوانبه يجعل من إمكانيات الاحتساب والتقدير أمر بالغ الصعوبة بغياب البيانات والمعلومات الخاصة بالإنتاج والأسعار والتكاليف مما يزيد من صعوبة إجراء التامين في ظل هذه الظروف ولوحظ من خلال المتابعة الميدانية فشل كثير من تقديرات التامين للأسباب التالية (١٨) :-

أ – ضعف المعلومات المتعلقة بالعمليات الزراعية والخطر الزراعي .

ب – محدودية المناطق المشمولة بالتامين وعدم توزيع الخطر .

ج – انخفاض قسط التامين لاعتبارات تجارية غير موضوعية .

د – عدم وضوح الهدف من التامين وقبول أخطار دون تقييمها وكذلك القبول بمبدأ تقلبات الأسعار .

هـ – عدم توفر الإحصائيات المتعلقة بالخسارات ضمن تحليل الأخطار .

و– اقتصار البيانات الدقيقة على المحاصيل الاستراتيجية وغيابها عن المحاصيل الأخرى المتعلقة بظروف الإنتاج والأسعار والتكاليف . .

ز – عدم وجود خبرة وطنية مستقرة يمكن الاستعانة بها في بدايات العمل من حيث توفير الوثائق وتحليلها واحتساب التقديرات .

جدول رقم (١)

أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال تامين الإنتاج النباتي (الأقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢)

الأقساط			التعويضات	
السنوات	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
١٩٩١	٧	٢٥	٨	٥٤
١٩٩٢	٧	٢٥	١	١

١٩٩٣	٥	٥٥	٢	٢٠٢
١٩٩٤	٥	٦٥	٣	٢٢٠
١٩٩٥	١٠	٢٠٧١	٢٤	١٧
١٩٩٦	١١	٣١٢١	٣٠	٥٠٩٩
١٩٩٧	–	–	٤٧	٣٦٥
١٩٩٨	–	–	–	–
١٩٩٩	–	–	–	–
٢٠٠٠	–	–	–	–
٢٠٠١	–	–	–	–
٢٠٠٢	–	–	–	–
المجموع	٤٥	٥٣٦٢	١١٥	٥٩٥٨

المصدر / شركة التأمين الوطنية / شركة عامة ، تقارير قسم التأمين الزراعي للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) ،العراق ، بغداد .

جدول رقم (٢)

أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال تامين الإنتاج الحيواني /المواشي والدواجن (الأقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢)

الأقساط	التعويضات

السنوات	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
١٩٩١	٩٥	٥٨٨	٦٧٤	٦٩٧
١٩٩٢	٥٧	٦١٣	٦٢	٤٠٩
١٩٩٣	٧٧	١٤٨٩	١١٣	٨٨٢
١٩٩٤	٩١	١٥٧١	٣٢٣	١٩٥٦
١٩٩٥	٣١	٦٣٦١	١١٨	٤٧١٩
١٩٩٦	٣٥	٦١١١	١٨٧	٤٦١٠
١٩٩٧	٢٠	٢٤٥١	٤٧	١٨٨٠
١٩٩٨	٣٠	٢٥٠١٩	٤٩	٣٦٥٤
١٩٩٩	٢١	١٣٧٣٠	٣٩	٨٧٩٠
٢٠٠٠	١٨	٨٩٢٥	٣١	٥٣٩٤
٢٠٠١	١٤	١٨٣٥	٢٢	١٨٨٥
٢٠٠٢	٦	٨٩٣	٣	٨٥٦
المجموع	٤٩٥	٦٩٥٨٦	١٦٦٨	٣٥٧٣٢

المصدر/ شركة التأمين الوطنية / شركة عامة ، تقارير قسم التأمين الزراعي للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) ،العراق ، بغداد .

جدول رقم (٣)

أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال تامين الحريق (الأقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢)

السنوات	الأقساط		التعويضات	
	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
١٩٩١	٣١٠	٧٣٩	٧٠	٩٨٤
١٩٩٢	٣٠٥	١٨٠١	٥١	٧٧٨
١٩٩٣	٢٦٤	٢٧٦٥	٧٢	١٧٤١
١٩٩٤	١١٠	٤٢٤١	٢١	٦٢٦
١٩٩٥	٩٠	٧٢٣٢	١١	٢٥٣٥
١٩٩٦	٣٨	٣١٢١	٩٦	٥٠٩٩
١٩٩٧	٣٣٥	١٣٢٦٤	١٤	٣٨٠٩
١٩٩٨	١٥٦	٣٠٥٦١	٨	٨٤٥٤
١٩٩٩	١٣٢	٢٤٧٣١	٧	١٠٤٦٣
٢٠٠٠	٢٢٤	٤٨٧٠٦	٣	٢٦٣٣
٢٠٠١	٢٨٢	٦٩٨٣٧	٥	١٣٣٨٧
٢٠٠٢	٢٥٥	٦٥٥٧٧	٦	١٦٢١٩
المجموع	٢٥٠١	٢٧٢٥٧٥	٣٦٤	٦٦٧٢٨

المصدر/ شركة التأمين الوطنية / شركة عامة ، تقارير قسم التأمين الزراعي للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) ،العراق ، بغداد .

جدول رقم (٤)

أعداد واقيام عقود التامين الزراعي في العراق في مجال السرقة (الأقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢)

السنوات	الأقساط		التعويضات	
	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
١٩٩١	١٧٠	٦٥	٢٠	٢٢٣
١٩٩٢	١٦٨	١٣٤	١٣	١٩١
١٩٩٣	٩١	٢٣٥	٨	١١٤
١٩٩٤	٤١	٢٥٨	٣	٢٠
١٩٩٥	٣٢	٨٢٧	٢	١٠
١٩٩٦	٣٥	٧١١	٤	١٥

١٩٩٧	٥٣	١١٨٥	٣	٢
١٩٩٨	٦٠	٢٧٣٣	١	١
١٩٩٩	٢٦	١٢٠٣	٤	٢٥
٢٠٠٠	١٢	٧٢٧	١٠	١١٥
٢٠٠١	٨	٢٠٥	١	١
٢٠٠٢	٨	٦٨٥	٦	٩٨
المجموع	٧٠٤	٨٩٦٨	٧٥	٨١٥

المصدر/ شركة التأمين الوطنية / شركة عامة ، تقارير قسم التأمين الزراعي للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢) ،العراق ، بغداد .

جدول رقم (٥)

أعداد واقيام التامين الزراعي في العراق في مجال المركبات الزراعية (الأقساط والتعويضات المدفوعة) للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢)

الأقساط			التعويضات	
السنوات	عدد	القيمة (مليون دينار)	عدد	القيمة (مليون دينار)
١٩٩١	٨	٤١٤	٢	٢٠
١٩٩٢	١٦	٥٢٥	٢	٨
١٩٩٣	٢٢٣	٧٤٤	٢	٥٩
١٩٩٤	٢٥	١٩١٣	٤	٩٥
١٩٩٥	٢٢	٧٧٩٩	٢	٣
١٩٩٦	٣٨	٢٩٣١	٥	٩٨
١٩٩٧	٧	٦٦٤	٨	١١٤
١٩٩٨	٣	٢٠٤	١	٢
١٩٩٩	٣	٤٩	٥	٤٥
٢٠٠٠	٧	٤٠٠	٤	٣٧
٢٠٠١	٢٦	٢٣٩	١٠	١٠٢
٢٠٠٢	٨	٤٢١	٩	١٠٠
المجموع	٣٨٦	١٦٣٠٣	٥٤	٦٨٣

المصدر / شركة التامين الوطنية / شركة عامة ، تقارير قسم التامين الزراعي للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٢)، العراق ، بغداد .

التوصيات

١- توفير إحصائيات دقيقة عن النشاط النباتي والحيواني في العراق .
وتشمل كافة المعلومات المتعلقة بها وأنواع الخدمات المقدمة لحمايتها ، وتحديد المخاطر والأضرار والخسائر المحتملة بشكل علمي لكل نشاط واستخدام بطاقات إحصائية لكل محصول ومنطقة زراعية وحقل إنتاجي ، تدون فيها المعلومات وتحديثها بشكل مستمر ويتم تغذيتها بالمعلومات المستجدة وتأشير المتغيرات عليها ، مما يعطي لجهاز التامين الزراعي في العراق القوة والدقة في تحديد المخاطر والتامين عليها . واحتساب السعر التأميني بشكل دوري وفق المتغيرات التي تحدث على النشاط المعني .

٢- دعم الجهات ذات العلاقة بالتامين الزراعي ، ومنح وكالات معتمدة وموثقة تعمل على تفصيل التامين الزراعي في العراق ، ووضع الأسس العلمية في الاكتتاب والتسعير وفق تداخل الأخطار وتقلب الأسعار في تحديد الخسارة ، وأجراء التعويض عن القيمة الحقيقية للمواد المؤمنة في وقت حصول الحادث والابتعاد عن الأرقام التخمينية والعشوائية بقدر الإمكان ، وإيجاد السبل الناجحة في ترويج انتشار التامين الزراعي في العراق من خلال التعاون والتنسيق بين شركات التامين الوطنية ووزارة الزراعة والدوائر التابعة لها وممثلي الجمعيات والاتحادات الفلاحية المحلية من جهة ، والاتحادات العربية والإقليمية المتخصصة في مجال التامين الزراعي من جهة أخرى .

٣- تبني مقترح طموح بتشكيل جهاز مركزي للتامين الزراعي ، وتطوير عمله ليشمل كافة الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية ، ويغطي كافة الأخطار المحتملة الوقوع وتقديم أقصى حماية ممكنة للقطاع الزراعي ، إضافة إلى تعديل الشكل القانوني لشركات التامين الوطنية في العراق وأسلوب أدواتها ، بما يتفق مع طبيعة النظام الاقتصادي الحالي في العراق والذي يتجه نحو الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي وخصخصة الشركات العامة .

٤- من المناسب ان تقوم شركة التأمين الوطنية بدراسة ظاهرة عزوف المزارعين عن التأمين والوقوف على اسبابه وكيفية معالجته.

٥- وقد يكون ضرورياً التأمين الالزامي للمزارعين على غرار التأمين على السيارات.

الاستنتاجات

١- اهتم العراق بالمسالة الزراعية اهتماما كبيرا ، واصبح تحقيق أعلى درجات الاكتفاء الذاتي هو هدف السياسة الزراعية ، والعراق كغيره من البلدان تتعرض زراعته إلى جملة متغيرات سلبية ، وتبعا لنوع المحصول ومنطقة زراعته إضافة إلى المتغيرات البيئية والموسمية ونوع الآفة التي تصيبه من الإصابات والأمراض والهلاكات . وللحد من آثار هذه المخاطر وتجنب الأضرار كان لخدمات التامين الزراعي دورا مهما في هذا المجال . وبالغم

من الخدمات التأمينية والتعويضات المقدمة للقطاع الزراعي ، إلا أنها كانت دون الطموح وتحتاج إلى الكثير من المقومات لتطوير وتحسين النشاط التأميني في العراق .

٢- سوق التامين العراقية حديثة العهد ، وقد مرت في ثلاثة مراحل الأولى تميزت في هيمنة الشركات والوكالات الأجنبية بصورة كاملة على أعمال التامين ، الثانية جاءت بعد الحرب العالمية الثانية وتميزت بازدياد ملموس لنشاط التامين في العراق ، وبلغت عدد الشركات العاملة (٢١) شركة أجنبية وعربية وعراقية ، والثالثة كانت في عام ١٩٦٤ حيث تم تأميم الشركات ودمجها وحصرها بثلاث شركات وهي شركة التامين الوطنية ، الشركة العراقية للتامين ، وشركة إعادة التامين العراقية .

٣- تواجه خدمات التامين الزراعي في العراق معوقات عديدة ، أهمها يقع في عدم توافر المعلومات الدقيقة عن الأنشطة الزراعية والحيوانية وعدم دراية الفلاحين والمزارعين بفوائد التامين ، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير المعونات والتسهيلات ، واخيرا في قلة الخبراء المتخصصين في مجال التامين الزراعي والميداني الممارسة الميدانية في احتساب الأقساط والأضرار ثم التعويضات ،

٤- خدمات التامين الزراعي في مجال الإنتاج الحيواني ، السرقة ، المركبات الزراعية كانت لصالح شركة التامين الوطنية في المجال النقدي عدا مجال الإنتاج النباتي كانت في غير صالح الشركة ، ويلاحظ أيضا الفترة (١٩٩١-٢٠٠٢) انخفاض أعداد العقود مقابل ارتفاع اقيام الأقساط والتعويضات وهي ناجمة عن التضخم الجامح للأسعار في العراق للفترة المذكورة .

٥- الخدمات الفنية المساندة لخدمات التامين الزراعي في العراق تحتاج إلى مزيد من التطور والتحسين وخاصة في مجال خدمات تقدير الإنتاج وخدمات تحرير الخسائر وتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بالانتاج والأسعار والتكاليف مما يجعل إمكانية احتساب التقدير أمرا بالغ الصعوبة بغياب البيانات والمعلومات في الوقت الراهن مما يزيد من صعوبة إجراء التامين في ظل هذه الظروف .

الهوامش والمصادر:-

١- د. سعد عبد الله مصطفى (واخرون) ، في التسويق الزراعي في العراق (١٩٩٠ -٢٠٠٢) دار الابتسام للطباعة ، الطبعة الأولى ، بغداد ،عام ٢٠٠٣، ص ٣٨.

٢- نفس المصدر .

٣- د. عبد الباقي عبد الفالح (واخرون) ، إدارة التامين ،جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ،العراق ، بغداد ،١٩٩٠ ، ص ٥٧ -٥٩ .

٤- شركة التامين الوطنية ،تقرير فصلي يخص التامين الزراعي (غير منشور) ، العراق ،بغداد ،عام ١٩٩٥ ،ص١ .

٥- د.عبد الباقي عبد الفالح (واخرون) ، إدارة التامين ،مصدر سابق ،ص ٦٣ .

٦- د.سعد عبد الله مصطفى ،تقرير قطري حول إمكانية توفير خدمات التامين الزراعي في الوطن العربي ،وزارة الزراعة ،العراق ، بغداد ، آب ،٢٠٠٤ ،ص ٢٤ - ٢٦ .

٧- د. محمود سمير الشرقاوي، الخطر في التامين البحري، الطبعة الأولى، القاهرة، ص٣٢.؟

٨- شركة التامين الوطنية، استمارة تامين الإنتاج النباتي، العراق بغداد.

٩- شركة التامين الوطنية، استمارة طلب تامين المحاصيل الزراعية، العراق بغداد.

١٠- شركة التامين الوطنية، استمارة طلب تامين الدواجن، العراق بغداد.

١١- شركة التامين الوطنية، استمارة طلب تامين المحاصيل المواشي، العراق بغداد.

١٢- شركة التامين الوطنية، استمارة طلب تامين المواشي والدواجن، العراق بغداد.

١٣- شركة التامين الوطنية، استمارة طلب تامين الحريق، العراق بغداد.

١٤- د. عبد الباقي عبد فالح (واخرون)، إدارة التامين، مصدر سابق، ص .٧١

١٥- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، المجلد الثاني، الجزء السابع، القاهرة،١٩٦٤، ص .٨٦

١٦- شركة التامين الوطنية، تقارير فصلية متنوعة، العراق بغداد،١٩٩٥،ص٨-

١٧- نفس المصدر.

١٨- فؤاد عبد الله، سلامة محمد علي، التامين الزراعي،وزارة المالية، مركز التدريب المالي والحسابي،قطاع التامين، دراسة غير منشورة، العراق بغداد، ١٩٨٧، ص٣.

The Present of AgricuItual Insurance in IRAQ

Dr. Saad A. Mustafa* **Dr.Mujahid M.Abdul Rahman****

ABSTRACT

The market of agricultural insurance in Iraq is new. It faced many obstacles such in accurate information and lack of awareness of benefits of insurance , because of their dependence on facilities submitted by the government. Most insurance services are on by National Insurance Companies provied.

Granting offsets lacks scientific estimations and un delayed payments.

* Ministry of Agriculture

** AL- Rafidain University College